الصدريون لـ(المدى): لا يوجد عبدة للشيطان في البلاد

علماء دين يحرمون قتل (الإيمو) ويدعون الحكومة للاقتصاص من المجرمين

احتفالية مقلدي الإيمو بمناسبة عيد الحب

فيما وصلت قضية "الإيمو" مرحلة هي الغاية في الخطورة تمثلت بمقتل ١٠٠ شاب بسبب تأثرهم بهذه الظاهرة، تأتي تصريحات وزارة الداخلية لتلقي المسؤولية على عاتق وسائل الصحافة والإعلام والناشطين المدنيين، متهمة إياهم باستغلال القضية لأهداف سياسية وثقافية.

بدوره اتهم رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الأعرجي الحكومة بالتقصير في معالجة ظاهرة الإيمو، مشككا في الوقت نفسه بوجود شباب الإيمو في العراق ومشددا على عدم جواز قتلهم.

الأعرجي قال في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس: "ما موجود في العراق تقليد لظاهرة عالمية، وأن المقصر الأول في هذا الأمر هو السلطة التنفيذية بسبب انتشار البطالة وغياب الرقابة عن الشباب بمختلف أعمارهم".

وأضاف أن "الشباب انفتحوا على العالم الغربي بعد العام ٢٠٠٣ عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت وغيرها من دون أدنى رقابة، ما أدى إلى دخول هذه العادات الغربية إلى المجتمع العراقي"، مشيرا إلى أن "حل هذا الموضوع يكون من خلال تعاون وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية من أجل إيجاد منهاج عمل موحد يتم من خلاله الانتهاء من هذه الأفكار".

وعن عمليات الاغتيال التي تطالهم قال الأعرجي "ما موجود في وسائل الإعلام أمر مبالغ فيه فلا يوجد في العراق عبدة شيطان كما يصور البعض إنما هم مجرد مقلدين لهذه الظاهرة وإن عمليات القتل إذا ما طالتهم فهي محرمة وفق الدين الإسلامي".

وتابع الأعرجي "حتى وإن وجدت هذه الحالة في العراق وأنا اشك في هذا الأمر، فلا يمكن قتل المنتمين إليها، لعدم وجود فتاوى صادرة من المراجع ذات العلاقة".

من جهتها، أكدت جماعة علماء العراق وقوف منظمات سياسية مدعومة من الخارج وراء قتل الشباب بهذه الطريقة البشعة، مشددة على حرمة الدم العراقي حتى الذين يختلف معهم الإسلام عقائديا.

رئيس فرع الجنوب للجماعة خالد الملا قال في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس: أن "هذه الجرائم التي تطالب الشباب جاءت بعد التخبط السياسي في العراق ولا أستبعد أن تكون هناك جهات ومؤسسات سياسية مدعومة من دول إقليمية وراء عمليات القتل البشعة هذه لخلق أجواء سلبية في البلاد".

وأضاف الملا أن "لجوء الشباب إلى تقليد هذه الظاهرة جاء نتيجة البطالة التي يعاني منها ملايين الشباب وبالتالي على الحكومة استقطابهم، ولكن ليس هناك حل إستراتيجي للمشكلة وبالتالي لا نستغرب أننا سنشهد مثل هذه الجرائم التي تدفع العراقيين إلى مذبحة كبيرة".

وأكد الملا تحريم دم الشباب تحت ذريعة انتمائهم إلى الإيمو، مبينا "لا يجوز لنا قتل أي شخص تحت أي مسمى، بل حرام قتل المرتدين عن الدين إلا وفق السياقات الإسلامية المعروفة، وبالتالي فإن الإسلام بريء من هذه الجرائم الشنيعة التي تطال الشباب".

ديوان الوقف المسيحي هو الآخر شدد على حرمة دم الشباب بحجة تقليد ظاهرة الإيمو، وقال رئيس الوقف رعد عمانوئيل في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس: "لا يمكن لأحد تنصيب نفسه مكان الله سبحانه وتعالى، فهو خالق الإنسان وليس من حق هذه الجهات قتله تحت أي ذريعة كانت، وهم إن أخطأوا تتم معالجة الظاهرة من خلال الأساليب العلمية التي تضمن عدم تعرضهم للأذى".

وتابع عماوئيل "أن المسؤولية هنا مشتركة بين جميع الأطراف ذات العلاقة في الحد من أي ظاهرة سلبية على المجتمع كالإيمو من خلال تفعيل نوع من التفاهم مع هذه الشريحة من أجل إيصال فكرة لهم بأن ما يفعلونه غير مقبول اجتماعيا، لأن القانون لم ينص على تجريم هذه الحالة".

بدوره قال رئيس الوقف الشيعي صالح الحيدري: "لا أستطيع أن أدلي برأيي في الموضوع لأنني ما اطلعت عليه إلا قبل ساعات، لذا لست ملما بتفاصيله".

وعن الرأي الشرعي في ما يتعرض له شباب الإيمو من عمليات قتل أو ملاحقات شدد الحيدري على أن "القتل مرفوض بكل أشكاله، ونحن بشكل عام ضد العنف ومع القانون، ورأي الشريعة الإسلامية في هذا أمر واضح وصريح".

وأضاف "أن المراجع الدينية دائما يوصون المواطنين أن يلتزموا بقوانين الدول التي يسافرون إليها أو يقيمون فيها وعدم مخالفتها"، مؤكدا "احترام القوانين مطلوب لكن القتل والعنف مرفوض".

أما الدكتور سعد معن الموسوي (دكتوراه في الإعلام وحقوق الإنسان) فيرى أن الموضوع أخذ أكبر من حجمه وتم تضخيمه من أجل الضجة الإعلامية.

وأوضح في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "أن أعداد ضحايا الإيمو التي يجري الحديث عنها غير دقيقة، فالبعض يقول أن عدد الضحايا بلغ ٨٥ قتيلا، في حين أنه عند مراجعة مراكز الشرطة المعنية بالأمر سنجد أن العدد قد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة".

وأضاف "أما حالة القتل بحجر البلوك فهي حالة واحدة تم تسجيلها"، مستدركا بالقول: "لا يعني ذلك إباحة القتل وفقا للعدد، لكن التضخيم تقف وراءه جهات لها أهداف وإجندات سياسية".

ولفت الموسوي إلى أن هذه الجهات التي لم يسمها تعمد إلى إثارة الضجة الإعلامية لتحقيق مكاسب من ورائها، منوها "بالرغم من التفجيرات التي شهدتها الآونة الأخيرة والتي كانت تهدف إلى إثارة النعرات الطائفية وفشلت في ذلك، وصلت الجهات التي تهدف إلى إثارة النعرات لتحقيق مكاسبها إلى أن الطائفية أصبحت ورقة خاسرة لا يمكن الرهان عليها".

وتابع بالقول: "هذه الجهات أصبحت تبحث عما يمكن تسميته إثارة المشاكل أو النعرات التي يمكن تسميتها بالفئوية تخص فئة محدودة العدد من المواطنين، بهدف الضغط على الحكومة أو السياسيين للوصول إلى أهدافها".

الموسوي نبه إلى أن الشباب العراقيين لم يأخذوا بظاهرة الإيمو، موضحا "الشباب قلدوا الإيمو بالمظهر وليس الجوهر، فالإيمو عالميا معروفون بالعزلة عن المجتمع، في حين نجد لدى شبابنا تجمعات وأماكن يلتقون فيها، كذلك علاقاتهم مع ذويهم وزملائهم وأصدقائهم والمجتمع عامة طبيعية ولم يتخذوا من العزلة طريقة للتعبير عن أنفسهم".

ومضى يقول: "كما أن الإيمو مشهورون أيضا بجرح معصم اليد وهذا لم لا نجده لدى شبابنا، سوى من تم قتلهم أو من ما زالوا على قيد الحياة، جميعهم قلدوا الإيمو فقط بالملابس والإكسسوارات وتسريحات الشعر فقط".

وحمل الموسوي رجال الدين والسياسيين والجهات المعنية الأخرى مسؤولية ما يحصل، مبينا "كان على هذا الخط أضفى عليها بعداً سياسياً وثقافياً وحقوقياً"، بحسب ما يرى.

ووجه المسؤول تحذيراً إلى "جماعات متطرفة ومغالية تحاول أن تنصب نفسها حامية للأخلاق وللشرائع الدينية، من التصرف ضد الناس على خلفية موضة أو لباس أو قصات شعر على اعتبار أن الدستور ضمن الحريات العامة، وأية ظواهر شاذة أو غريبة فإن المجتمع يرفضها من الأساس والعائلات تتابع أبناءها وبناتها دونما حاجة إلى مثل هذا الضجيج الذي لا مبرر له لأن الايمو حالة فردية لم تتحول إلى ظاهرة اجتماعية".

وأكد أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن تطبيق القانون وحفظ الأمن والنظام وأي تصرف من أي جهة سيكون عرضة للمساءلة القانونية.

من جهته، اعتبر المرجع الأعلى في العراق آية الله السيد علي السيستاني أن استهداف شباب الإيمو تهديد للسلم الأهلي، وقال معتمد السيستاني في بغداد الشيخ عبد الرحيم الركابي في تصريحات صحفية أن "استهداف هؤلاء الشباب ظاهرة سيئة لمشروع التعايش السلمي"، معتبرا استهدافهم عملاً إرهابياً.

يأتي هذا بعد أن أكدت معلومات تجاوز عدد ضحايا الإيمو الـ١٠٠ قتيل، بعد أن تم العثور أمس على أكثر من ١٥ جثة منهم في بغداد.

وقالت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب إن الأجهزة الأمنية قد أخفقت في حماية هذه الشريحة من الشباب.

وأبلغ مواطنون عراقيون في اتصالات أجرتها معهم "ايلاف" أنهم شاهدوا العديد من الشباب الذين ينتمون لظاهرة الإيمو في مناطق مختلفة من العاصمة، مشيرين إلى أن هؤلاء يمارسون تصرفات ويرتدون ملابس غريبة على المجتمع.

وأكدوا أن المواطنين يواجهونهم بالاستنكار أحياناً وبالتهديد بالقتل والحرق أحياناً أخرى.

وأشاروا إلى أن ظاهرة الإيمو لم تعد تقتصر على الشباب وإنما انخرط فيها العديد من الشابات العراقيات، حيث يقمن بجرح معاصمهن بشيفرات الحلاقة.

وقالوا إن أتباع هذه الظواهر يؤكدون أنهم يريدون ممارسة أي شيء يرغبون به بعيداً عن كلمة "العيب".

من جهتها، كانت النائب المستقل صفية السهيل قد دعت في تصريح صحفي الأربعاء الماضي، وزارة الداخلية ولجنتي حقوق الإنسان والأمن والدفاع البرلمانيتين بسرعة الكشف والتحقق من الجهات التي تقف وراء اغتيال الشباب الذين يسمون بالإيمو.

وطالبت بالتحقق من الجهات التي تقف خلف التعديات والاعتقالات التي طالت عددا من الشباب والطلاب مؤخراً في شوارع بغداد ومنها الشوارع القريبة للبوابات الرئيسية لعدد من الكليات والجامعات. وأضافت السهيل "وصلتنا العديد من الشكاوى عن اعتقالات لشباب بسبب شكلهم الذي اعتبره بعض المكلفين من العناصر الأمنية ومنها الشرطة المجتمعية مناظر غير مألوفة لهم ولمجتمعهم العام، وأن الاعتقالات ومنها ما تمّ اليوم (الأربعاء) جاءت للبسهم للجينز أو بسبب تصفيف أو قص شعرهم على الموضة الغربية بحسب ما نقله لنا عدد من الطلاب".

وتابعت بالقول: أن ما سبق أحدث حالة من الرعب والهلع لدى الطلاب والشباب، وتزامن هذا الأمر مع انتشار معلومات بين الطلاب والشباب عن تكليف جهات أمنية لعدد من زملائهم وأصدقائهم داخل الجامعات والكليات بتقديم تقارير بأسماء الطلاب الذين تنطبق عليهم مواصفات كهذه".

وأدانت السهيل في تصريحها هذه الإجراءات بالقول: "أدين بشدة هذه الإجراءات إذا كانت صحيحة والتي تعيد لأذهاننا صورا من بوليس النظام السابق الذي ثقف المجتمع على كتابة التقارير من داخل المنزل الواحد وخلق ثقافة ما زال مجتمعنا يعاني الأمرين منها". وحالياً تعتزم لجان متخصصة في مجلس النواب مناقشة ظاهرة الاستهدافات التي يتعرض لها شباب الإيمو باعتبارها جريمة وسلوكاً سلبياً يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

وتعمل قيادة الشرطة منذ فترة على رصد هذه الظاهرة بين الشباب، وتقول إنها أعدت خططاً ودراسات ميدانية من أجل إيجاد ثقافة تحد منها، مشددة على أن لها آثاراً مستقبلية تقود إلى سلوكيات تصفها بغير الصحيحة.

وتؤكد لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أن الدستور كفل الحريات، وهو من يحدد طريقة التعامل معهم، وقال عضو اللجنة حامد المطلك: إن "لجنة الأمن والدفاع ستناقش قريباً قضية استهداف بعض الشباب من الذين يسمون بالإيمو، وستتابع التحقيقات لمعرفة الجهات التي تقف وراء اغتيالهم".

وأوضح أن "الدستور العراقي كفل الحريات لجميع العراقيين على أن لا تتعارض مع الأعراف والأخلاق العامة، والقانون هو السبيل الوحيد للتعامل مع أي ظاهرة تهدد المجتمع وليس من حق أحد أن يحاسب أو ينصب نفسه بديلاً عن القانون".

من جانبها، استغربت هناء إدور، الناشطة المدنية في مجال حقوق الإنسان، نية الحكومة استخدام أقصى العقوبات مع الإيمو.

وقالت في تصريح نشرته "المدى": "لا يمكن التعامل مع الشباب بهذا الشكل مهما وصلت درجة تمردهم على المجتمع".

ورأت إدور أن الحاجة أصبحت ملحة لحلول نفسية واجتماعية، مبينة "أن هذه الشريحة من الشباب سلمية ولم تقم بأي أعمال عنف، وبالتالي على الحكومة العطف عليها".

وأكدت الناشطة في مجال حقوق الإنسان أن "هناك يداً مطلقة السراح للتعامل بهذه الطريقة الوحشية مع هذه الفئة من الشباب".

لكن القيادي في التيار الصدري أمير الكناني يقول إن الإيمو رجال يتشبهون بالنساء، وهم "ملعونون" وفق قول للرسول محمد (ص)، رافضاً التبرير لجواز قتلهم تحت أي ظرف من الظروف، ولكن يمكن أن يتم فرض "التعزير" من خلال مجموعة من العقوبات تفرض في حالة كون الدولة تعتمد الحكم الإسلامي، وهي عقوبات "الجلد والحبس".

صالح الحيدري

رعد عمانوئيل

خالد الملا

بهاء الاعرجي

نشرت وكالات انباء قائمتين تم وضعهما في عدد من الشوارع الرئيسة لمدينة الصدر شرق بغداد، ضمتا أسماء المنتمين لظاهرة الإيمو في قطاعات المدينة، تتوعدهم بالقتل من قبل "المجاهدين" في حال عدم تركها

اتهمت وزارة الداخلية بعض وسائل الاعلام بتوفير كامل الدعم المادي واللوجستي لأجل اثارة ما اعتبرته اشاعة استهداف مجاميع متشددة لشباب الإيمو

اعتبر المرجع الأعلى في العراق آية الله السيد علي السيستاني أن استهداف شباب الإيمو تهديد للسلم الأهلي، وقال معتمد السيستاني في بغداد الشيخ عبد الرحيم الركابي في تصريحات صحفية أن "استهداف هؤلاء الشباب ظاهرة سيئة لمشروع التعايش السلمي"، معتبرا استهدافهم عملاً إرهابياً.

البلوك في القتل".

وأشار إلى أنه لدى التدقيق والتحري الجنائي الذي أجرته الداخلية، فقد تأكد أنه لم تسجل أية حالة قتل على هذا الأساس بل أن القضية ضخمت وأخذت أكثر من مداها الطبيعي"، على حد قوله.

وتعني كلمة الإيمو Emo باللغة الإنكليزية الحساس أو العاطفي أو المتهيج، ويمارس أتباع الظاهرة سلوكيات تركز على الاستماع لموسيقى (الروك) واتخاذ تسريحة شعر معينة وملابس سوداء وسراويل ضيقة جداً أو فضفاضة جداً وتغطية المعصم.

يشار إلى تقاريرا تحدثت عن قيام شباب الإيمو بمص الدماء، وعبادة الشيطان وتعاطي المخدرات، وهو ما كان له انعكاسات وآثار سلبية على المجتمع العراقي أثارت قلقاً بين العوائل عامة والمجتمع الشبابي خاصة.

ونفت الوزارة "نفياً قاطعاً كل هذه الأكاذيب"، مؤكدا أن هذه الحالة لا تتعدى أن تكون تقاليد شبابية لعدد محدود جداً من الشباب وقعوا تحت مؤثرات ثقافات أخرى، إضافة إلى تأثيرات الموضة في الملبس وقصات الشعر وغيرها من الأمور التي تثير الشباب ليس إلا، ومن الممكن أن يكون الحديث عن هذه الحالة بهذه الضخامة على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فإنها لا يمكن تأطيرها في إطار إيديولوجي أو عقائدي كما حاولت بعض وسائل الإعلام تصويرها ووظفت لأجلها إمكانياتها المادية والمعنوية".

وأضاف المسؤول أن وزارة الداخلية "تحذر كل من يحاول استغلال وتوظيف الموضوع بتوظيفات سلبية لإيقاع الضرر على المجتمع العراقي ومحاولة تفكيك اللحمة بين أبنائه وتفتيت أواصر التماسك بين مكوناته وستتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق كل من يحاول الترويج لهذه الحالة وإخراجها خارج إطارها".

ودعا المسؤول وسائل الإعلام المحلية والمهتمين بقضايا الحريات وحقوق الإنسان وأعضاء اللجان النيابية إلى الدقة في التصريحات وأخذ المعلومات والحقائق من مصادرها المخولة ومن المؤسسات الرسمية والمعنية.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية "لم تسجل حالة قتل على خلفية ما يدعى بظاهرة (الايمو)، وجميع حالات القتل التي أشيع عنها كانت لأسباب ثأرية واجتماعية وإجرامية تحدث دائماً لكن دخول وسائل الإعلام وبعض الناشطين